المحاضرة السابعة: الجهود الجزائرية بعد الاستقلال لنصرة القضية الفلسطينية

عهد الرئيس هواري بومدين

1965 – 1978

في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين ازداد موقف الجزائر حيال القضية الفلسطينية رسوخاً وتأكيداً، وفور توليه السلطة شرعت الحكومة الجزائرية في الاتصال واستقبال مختلف ممثلي الحركات الفلسطينية (ياسر عرفات عن حركة فتح، جورج حبش عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونايف حواتمة عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين...الخ) . وفي نهاية 1966 تنازلت الجزائر بناءً على طلب حركة فتح على مخزن للأسلحة موجود في منطقة اللاذقية بسوريا كان موجّهاً للثورة الجزائرية ، ولقد استخدمت هذه الأسلحة في الهجوم الذي نفذته حركة فتح في مطلع عام 1967 على الحدود السورية الفلسطينية مستهدفة مواقع إسرائيلية ، هذا في الوقت الذي كانت فيه الكثير من دول العالم وعلى رأسها كوبا تعتقد أن سياسة الجزائر اتجاه الشرق الأوسط بصفة عامة والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص بعد أحداث 19 جوان 1965 سوف تشهد تراجعاً وركوداً، لكن هذا الاعتقاد كان خاطئاً إلى درجة أن السياسة الخارجية الجزائرية لم تحافظ على ثباتها فحسب، بل انتقلت إلى مرحلة جديدة أكثر جدية وفاعلية من سابقتها لأن الرئيس بومدين أولى لهذه القضية اهتماماً خاصاً .

وكانت أول خطوة قام بها بومدين في بداية حكمه هو محاولته احتضان القمة العربية القادمة وهو ما صرح به للزعيم أحمد الشقيري الذي التقى به على هامش قمة الدار البيضاء،

وفعلاً قرّرت هذه القمة على أن تكون الدورة القادمة في الجزائر لكن نشوب الخلافات العربية حول شكل تحرير فلسطين حال دون ذلك، والغيت هذه القمة ولم تجتمع إلا في الخرطوم في القمة المعروفة بقمة "اللاءات الثلاث" (لا صلح، ولا اعتراف، ولا مفاوضات مع إسرائيل)، وكأن بومدين أراد من وراء هذه الخطوة تصحيح نظرة أولئك الذين خيّيل إليهم أنه رجعي وسيغير مواقف الجزائر التقدمية المعادية للإمبريالية العالمية.

إن الحكومة الجزائرية كان لها دوراً طلائعياً بارزاً تجاه معظم القضايا العربية، فإذا كانت الجزائر قد تعاملت مع حربي جوان 1967 وأكتوبر 1973 على أنهما قضيتا وجود قومي، فإن تعاملها مع القضية الفلسطينية كان على أساس أنها مسألة جزائرية صرفة، وما عملية القرصنة الجوية للطائرة الإسرائيلية التي نفذت من طرف فدائيين فلسطينيين يوم 23 جويلية 1968 والتي انتهت في الجزائر، وكذا احتضان الجزائر للقائي القمة العربية في نوفمبر 1973 وفبراير 1974 الذين ضما قادة الدول العربية الأربعة (الجزائر، السعودية، مصر، سوريا)، إلا دليلاً شاهداً على دور الجزائر في تأكيد وحدة الصف الفلسطيني بصفة خاصة والصف العربي على وجه العموم .

ولقد حققت الدبلوماسية الجزائرية بفضل استراتيجية بومدين هدفها الأساسي وهو الاعتراف الدولي بالمقاومة الفلسطينية، واتضح آنذاك أن أهمية منظمة الأوبيب –التي عظمت من خلال مضاعفة أسعار النفط– تعادل أهمية منظمة التحرير الفلسطينية التي تم الاعتراف بها ممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب الفلسطيني على المستويين العربي والدولي.

فعلى الصعيد العربي تم الاعتراف بها رسمياً في مؤتمرين عربيين، الأول مؤتمر القمة العربية الذي ترأسه هواري بومدين بالجزائر العاصمة في شهر نوفمبر 1973 والذي تقرر فيه التعامل مع «منظمة التحرير الفلسطينية» باعتبارها ممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب الفلسطيني وتقرر ذلك رسمياً في قمة الرباط، ولقد سبقت هذه القمة العربية الموسعة قمة عربية مصغرة ضمت كل من الرئيس

الجزائري هواري بومدين والرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس المصري أنور السادات وذلك إثر حرب اكتوبر 1973 ، أما المؤتمر الثاني فهو مؤتمر قمة الملوك والرؤساء العرب الذي عقد في الرباط في سبتمبر 1974 ، وخلال هذه القمة -التي جاءت بناءً على قرارات قمة الجزائر- اعتمدت منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً ممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب الفلسطيني، وفيها تدخل الرئيس الجزائري بومدين قائلاً: "أن الجزائر لا تعترف بأي شخص يتحدث باسم الفلسطينيين إلاّ منظمة التحرير الفلسطينية" .

ونفس الموقف حيال الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة تبنته الجزائر خلال احتضانها للمؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز خلال الفترة الممتدة من 05 إلى 09 سبتمبر 1973، وتكمن أهمية هذا المؤتمر في كونه فتح الباب على مصرعيه أمام الدول العربية لشرح أبعاد المؤامرة الصهيونية على الشعب الفلسطيني، ولقد جاء في البيان الختامي الصادر عن المؤتمر أن سبب تدهور الوضع في المنطقة العربية هو تمادي إسرائيل في سياستها العدوانية وعدم مراعاتها للحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني، كما أكد البيان أن استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه ووحدته الترابية شرطاً أساسياً لاستعادة السلام الدائم في هذه المنطقة، وأن نضال الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق الاستقلال الوطني هو جزء لا يتجزأ من نضال الشعوب من اجل تحقيق مصيرها ضد الاستعمار وسياسة التمييز العنصري، وفي الأخير خلص المؤتمر إلى اتخاذ مجموعة من القرارات لصالح القضية الفلسطينية وحسبي أن أذكر بعضها:

- على غرار تأكيده على شرعية كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار والصهيونية طالب المؤتمر بضرورة قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية مع جميع الأنظمة العنصرية والاستعمارية لا سيما إسرائيل.

- طالب المؤتمر الدول الأعضاء في الحركة بضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله ضد العدو الصهيوني حتى حصوله على استقلاله التام، وهذا تطور ملحوظ من صيغة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة إلى صيغة المطالبة بتقديم الدعم المناسب للثورة الفلسطينية.

- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومطالبة كافة الدول الأعضاء بعدم السماح بالهجرة اليهودية لفلسطين وللأراضي العربية المحتلة عموماً.

أما على الصعيد الدولي، فقد أكد أحمد طالب الإبراهيمي أنه بفضل مساعي وجهود الدبلوماسية الجزائرية عولجت القضية الفلسطينية في منظمة الأمم المتحدة وفقاً لمحتواها الحقيقي، أي استرجاع كامل الحقوق للشعب الفلسطيني، وفي هذا الخصوص سافر ياسر عرفات من الجزائر على متن طائرة جزائرية إلى نيويورك لأول مرة في حياته للمشاركة في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت خلال شهر سبتمبر 1974 برئاسة وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وخلال هذه الدورة ألحت الجزائر على ضرورة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وبعد أن أعطى رئيس الجمعية العامة السيد عبد العزيز بوتفليقة

الكلمة لياسر عرفات ألقى خطابه الشهير الذي تحدث فيه باسم منظمة التحرير الفلسطينية . وفي الأخير أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة برئاسة الجزائر قرارين أساسيين هما :

القرار الأول: أكّد وكرّس الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني والمتمثلة في حق تقرير المصير والاستقلال الكامل للسيادة والتراب الوطنيين، هذا فضلاً عن حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

القرار الثاني: نص على السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن تكون عضواً ملاحظاً في منظمة الأمم المتحدة، وفي جميع المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت إشرافها.

ولم يمض شهر واحد حتى وجهت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المناقشة حول القضية الفلسطينية باعتبارها ممثل الشعب الفلسطيني، وقد اتخذ القرار بالأغلبية الساحقة (105 دولة مقابل 04 دول)، وبفضل هذا القرار تكون الدبلوماسية العربية قد حققت إنجازاً هاماً بفضل نشاط الدبلوماسية الجزائرية والليبية في هذا المجال .

وفي شهر سبتمبر 1973 احتضنت الجزائر المؤتمر الرابع لدول حركة عدم الانحياز وحضره ما يربو عن مائة رئيس دولة وحكومة، ولقد انعقد هذا المؤتمر خصيصاً لخدمة القضية الفلسطينية ، وهكذا تبلورت في هذه القمة إرادة الاعتراف العربي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد وشرعي للفلسطينيين، وأكد المؤتمرون على شرعية كفاح الشعب الفلسطيني ضد الامبريالية الصهيونية من أجل استرجاع حقوقه الوطنية المسلوبة ، كما أكد على أن كفاح الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من حركات التحرر في العالم، وهو ما كان يطالب به ياسر عرفات في خطابه .

وبالرغم مما حققته منظمة التحرير الفلسطينية من انتصارات سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، إلا أنها ظلت عاجزة على السيطرة على كيلومتر مربع واحد من التراب الفلسطيني،

ضف إلى ذلك أنها لم تنضم إلى جامعة الدول العربية إلا في سبتمبر 1976، أي بعد مرور سنتين على قمة الرباط، ولهذا أكدت الجزائر –من منطلق تجربتها في حرب التحرير– لياسر عرفات أن هذه المنظمة لن تحدث أي تغيير في الموقف ما لم يتم تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى على غرار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية آنذاك .

غير أنه هناك من يرى أنه من الصعوبة بمكان أن تنتهج منظمة التحرير الفلسطينية الأسلوب الجزائري في الكفاح، لأن الاختلاف بينهما يكمن في الوحدة التي حققتها جبهة التحرير الوطني الجزائرية قبل تشكيلها للحكومة المؤقتة في تونس، وهو ما افتقدته ولم تعرفه قط منظمة التحرير الفلسطينية، ولهذا لم يشأ عرفات القيام بهذه المجازفة غير المضمونة العواقب لا سيما على الصعيد الدولي .

وعلى خلاف حرب جوان 1967 فإن العرب كانوا هم السباقين في حرب أكتوبر 1973 لاسترجاع أراضيهم المحتلة، وهذا الرد العربي كان منتظراً لمحو أثار هزيمة 1967، ففي حرب أكتوبر كان دعم الجزائر اللامحدود واللامشروط حوار الساعة حيث أعلنت الحكومة الجزائرية على لسان رئيسها: "نحن إلى جانب المقاومة الفلسطينية حتى وإن ظلت وحدها في ساحة الكفاح" . وهو ما تجسد فعلاً من خلال المساعدات التي قدمتها الجزائر للفلسطينيين حسب ما ورد في إحدى الصحف الأمريكية (نيوزيك) الصادرة بتاريخ 18 جويلية 1971، والتي جاء فيها ما يأتي: "... أما نصيب الفلسطينيين من المساعدات الجزائرية فتمثل في تزويد رجال الكوماندوس الفلسطينيين بالأسلحة ودبابات خفيفة من صنع سوفياتي وسيارات مصفحة ومدافع ذات عيار 75 ملم هذا بالإضافة إلى مجموعة رشاشات كافية لتجهيز خمسة عشر فيلقاً يضم كل واحد منهم 500 مقاتل" .

ولقد حرصت الجزائر كل الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لفلسطين لأن الأمر يخص فقط منظمة التحرير الفلسطينية وحدها، كما أنها كانت تعارض أية دولة تحاول القيام

بذلك ويتجلى هذا الحرص في سعي الجزائر إلى إصلاح ذات البين بين مختلف الفصائل الفلسطينية وتأكيدها على ضرورة توحيد الصف الفلسطيني ومن ثم أبت الجزائر أن تترك الفلسطينيين يتقاتلون فيما بينهم ويصفي بعضهم بعضاً .

وفي هذا الاتجاه حملت الجزائر على عاتقها مهمة الوساطة بين عرفات وصبري خليل البنا المعروف بأبي نضال وكان هذا الأخير عضواً قيادياً في حركة فتح منذ أن أنشأها عرفات لكنه لم يلبث أن شقا عصا الطاعة عنه سنة 1974 وأنشأ تنظيماً جديداً أطلق عليه "فتح- الخط الصحيح" فقام عرفات بطرده من المنظمة عام 1977 وسرعان ما وجد أبي نضال الدعم من طرف العراقيين فاستغله في استقطاب المعارضين لعرفات ومن ثم دخل الطرفين في مرحلة اشتباكات مسلحة تتخللها بعض الاتهامات والمناوشات الكلامية بداية من صيف 1978 واستمرت هذه الخلافات بينهما طوال 10 سنوات تقريباً.

وكان هدف الوساطة الجزائرية هو إقناع الحركتين (حركة فتح الأصلية بقيادة عرفات وحركة أبي نضال الذي سماها أخيراً فتح- المجلس الثوري) بضرورة التعاون والتنسيق فيما بينهما لتوحيد الضربات ضد العدو الصهيوني مما يضمن في الأخير ترجيح كفة المفاوضات للطرف الفلسطيني على الطرف الإسرائيلي واستمرت هذه الوساطة من بداية 1987 إلى غاية 1988 عقدت خلالها الجزائر عدة لقاءات بين الطرفين .

وبمناسبة الذكرى الحادية عشر لاندلا ع الثورة الجزائرية التحريرية زار أحمد الشقيري الجزائر بناءً على طلب الرئيس الجزائري الذي وعده خلال الزيارة بالدعم العسكري للقضية الفلسطينية، كما وعده بدعم الجزائر دبلوماسياً في الأمم المتحدة من طرف المندوب الجزائري الذي تطرق إلى القضية الفلسطينية خلال اجتماع الجمعية السياسية، هذا على غرار الزيارة الطويلة التي قام بها الرئيس الجزائري لمصر والتي استغلها في الدفاع عن القضية ودعا إلى ضرورة تقديم الدعم اللامشروط للفلسطينيين.

إن قوة الموقف الجزائري من القضية الفلسطينية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين يعكسه بوضوح ما صرّح به هذا الأخير قائلاً: "إن الجزائر تعتبر ناقصة السيادة ما دامت فلسطين

محتلة وما دام جزء من الأمة العربية يرضخ تحت الصهاينة" ، وهو موقف نابع من إيمانه القوي بأن حماية الأمن القومي الجزائري مرتبطً ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي للوطن العربي ومن ثم وجب حماية هذا الأخير من الخطر الإسرائيلي الذي ما فتئ يهدد الجميع ليس فقط عسكرياً بل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، وهذا ما نستشفه من خلال تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان التي أقامت علاقات مع إسرائيل.

وهكذا تبين أن الجزائر استمرت، بعد انقلاب 19 جوان 1965، في عدائها الواضح والصريح لإسرائيل ، وبدأت المواجهة الحقيقية العسكرية ضد إسرائيل عندما سافر الطاهر الزبيري رئيس الأركان إلى الجبهتين المصرية والسورية في 23 ماي 1967 للتباحث مع قادتهما حول احتياجاتهما العسكرية، وما إن انطلق العدوان الإسرائيلي السافر على مصر حتى أعلن الرئيس الجزائري بومدين رسمياً الحرب على إسرائيل .